في الواقع الاقتصادي

من وحي التظاهرات
شح الكهرباء (٢)

عباس الغالبي

تواصلاً مع مطالب المحتجين لتظاهرات الجمعتين الماضيتين نتعرض اليوم لازمة الطاقة الكهربائية التي غدت معضلة مستديمة لا تقوى الحكومات المتعاقبة ولا الخبراء ولا الموازنات الاستثمارية المخصصة لهذا القطاع على حلها بل التصدي لها في ظل حالات غريبة وغير مسبوقة من الفساد المالي والإداري بعضها معلنة على الملأ قال القضاء قولته الفصل فيه، فيما يعشش فساداً آخر مشرعا قانوناً في ظل عقود موجودة على الورق بشكل قانوني لا لبس فيه ذائبة في أتون المنظومة الكهربائية الوطنية التي تتحدث الأرقام عن إنتاج متاح يتأرجح لبن ٧ – ٩ ألف ميغاواط حالياً، فيما يؤكد الخبراء عن حاجة فعلية تصل إلى حوالي ١٤ ألف ميغاواط في ظل درجة حرارة ٥٠ مئوية.

مشكلة الكهرباء المستديمة تعد من أهم المطالبات الاحتجاجية، وهي بطبيعة الحال ترتبط بالقطاعات الاقتصادية والخدمية كافة بل تتعلق من جانب أهم بحاجة الناس ولاسيما في صيف العراق اللاهب، وهي لم تكن وليدة الساعة بل أن الأزمة متفاقمة بسبب عدم وجود معالجات جذرية وجدية وأمينة بل في معظمها ترقيعية لا ترقى إلى حجم الحاجة، ومن هنا فأن الحكومة يفترض أن تبدأ بمعالجات آنية تسير بموازاتها معالجات متوسطة وطويلة الأمد، حيث يقدر الخبراء أن حاجة قطاع الكهرباء من التخصيصات الاستثمارية تصل إلى ما يزيد على خمسة مليارات دولار على مدى أكثر من أربعة أعوام أي بواقع أكثر بقليل من المليار دولار لكل عام ، واعتقد ان العراق بإمكاناته النفطية في ظل زيادة الانتاج والتصدير باستطاعته تأمين هذه التخصيصات سعياً لتنفيذ المشاريع الستراتيجية التي تؤمن بحسب الخبراء ما يزيد على ٢٧ ألف ميغاواط وهي نسبة تغطي حاجة السكان وتنصرف ي بدورها لتفعيل القطاعات الإنتاجية ولاسيما المصانع والمشاريع الزراعية والسياحية فضلاً عن إمكانية التصدير.

ولكن هل أن الحكومة والبرلمان قادران على تأمين المبالغ الاستثمارية ومن ثم استقدام الشركات العملاقة القادرة على تنفيذ مشاريع لمحطات توليد عملاقة وأخرى متوسطة الفعالية وربطها بالشبكة الوطنية لتعزي مستويات الإنتاج في الوقت القياسي المحدد مع الأخذ بنظر الاعتبار التخفيف عن كاهل المواطنين بمعالجات أنية ووقتية،لا ادري الوقت كفيل بذلك فيما إذا توفرت مستلزمات النجاح على وفق رؤية وخطط متكاملة.

abbas.abbas80@yahoo.com

سعياً للحد من حالات الفساد المالي والإداري

مصادر برلمانية: اللجنة الاقتصادية تشرف على عقود البطاقة التموينية

بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

ذكر عضو في اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب سلمان الموسوي أن عقود وزارة التجارة لتوفير مفردات البطاقة التموينية للمواطنين، ستشرف عليها اللجنة بشكل مباشر، منعاً لانتشار حالات الفساد الإداري والمالي.

وقال الموسوي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب العراقي ستشرف بشكل مباشر على آليات التعاقد والتفاوض بين وزارة التجارة والشركات العالمية".

وأضاف أن "إشراف اللجنة على العقود التجارية يتم بالاتفاق مع الحكومة، وذلك لمنع انتشار الفساد المالي والإداري فضلاً عن التسريع بعمل الوزارة وضمان سلامة إجراءات التفاوض وفق الصيغ القانونية".

وقطعت الحكومة في وقت سابق مفردات البطاقة التموينية عن كبار الموظفين وأصحاب الدخول المالية الكبيرة بهدف توفير الأموال المطلوبة لتجهيز المواطنين بحصة كافية.

وتابع الموسوي أن "اللجنة الاقتصادية النيابية ستجري مباحثات أسبوعية مع المدراء العامين في الوزارة لضمان انسيابية توزيع مفردات البطاقة التموينية حسب الجدول المقرر ومن دون أي تأخير".

وأشار إلى أن "اللجنة أكدت على الوزارة ضرورة استيراد مفردات البطاقة التموينية من مناشئ عالية معروفة وعدم التعامل مع شركات تجارية غير معروفة".

يذكر أن التخصيصات المالية للبطاقة التموينية في الموازنة العام ٢٠١٠ بلغت ٣ ترليونات و٥٠٠ مليار دينار (نحو٢،٩ مليار دولار).

واستبعدت وزارة التجارة إلغاء توزيع مفردات البطاقة التموينية خلال عام ٢٠١١، مؤكدة على أن لديها خطة جديدة للنهوض بالجودة الغذائية لمفردات البطاقة.

وتشكو وزارة التجارة من قلة التخصيصات المالية لها الأمر الذي يعيق وصولها في وقتها المحدد.

وكان مجلس النواب العراقي قد ناقش في ٢٣ من شهر تشرين الثاني /أكتوبر الماضي واقع توزيع مفردات البطاقة التموينية وحذر الحكومة من مغبة إلغاء توزيعها بذريعة الالتزامات الاقتصادية الدولية.

وتؤكد وزارة التخطيط أن أحد ابرز معوقات النهوض بالواقع الاقتصادي في البلاد استمرار الحكومة بالعمل بنظام توزيع مفردات البطاقة التموينية بعد سبعة أعوام على التغيير السياسي في البلاد .

وأعلنت وزارة التجارة عن أنها انتهت من إعداد خارطة طريق جديدة لتوزيع مفردات البطاقة التموينية تؤكد على ضرورة إعطاء أولوية للطبقات الفقيرة في البلاد.

وأعلنت لجنة تنمية الأقاليم النيابية في وقت سابق، عن أن وزارة التجارة خصصت لها مبالغ كافية وصلت إلى ٤ مليار ونصف المليار دولار ضمن موازنة ٢٠١١ لتغطية متطلبات توفير مفردات البطاقة التموينية، ولم يعد أمامها أي مبرر لتأخير توزيع المواد الغذائية بين المواطنين، فيما أعلنت وزارة التجارة الاتحادية عن انتهاء أزمة النقص في توزيع مفردات البطاقة التموينية في جميع المحافظات، مبينة أنها تدعم توزيع مفردات البطاقة التموينية عبر نظام توزيع اللامركزية بهدف إيصالها بشكل منتظم خلال الفترة المحددة.

وكانت بغداد ومحافظات عراقية عدة شهدت انطلاق تظاهرات شعبية طالبت بتوفير الخدمات الأساسية والوظائف ومحاربة الفساد والمفسدين وتوفير مفردات البطاقة التموينية.

في غضون ذلك أكد مستشار البنك المركزي العراقي أن العراق اتبع سياسية عالية المستوى في تسديد الدين الاقتصادي كونه لم تواجهه مشاكل قانونية.

وقال مظهر محمد صالح لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن العراق أتبع سياسة اقتصادية تعد من أفضل الخطط في تسديد الديون الاقتصادية وحسب ما اقره نادي باريس إذ أن سياسة الدين الاقتصادي طبقت بشكل جيد.

ونادي باريس هي مجموعة غير رسمية من المموّلين من ١٩ دولة من أغنى بلدان العالم أبرزها الولايات المتحدة وبريطانيا واستراليا وايطاليا واليابان وهولندا وألمانيا وايرلندا تقدم خدمة إلغاء الديون علي البلدان المدنية والدائنة.

ويقوم صندوق النقد الدولي بتحديد أسماء تلك الدول بعد أن تكون حلول بديلة قد فشلت مع تغيير أساليب تسديد الديون المستحقة.

وأضاف صالح أن "العراق انتهى بفضل سياسية الدين الاقتصادي التي اتبعها من تقليص ديونه إلى ٨٠٪ خلال سبع سنوات الأمر الذي يمكن وصفه بأنه انجاز مهم".

وتابع بالقول أن "نسبة الدين المتبقية ستنتهي في حال استمر العراق في إتباع سياسية الدين التي ستجعل العراق من اقل الدول ديوناً على الرغم من الاضطرابات الاقتصادية التي خلفتها التغيرات السياسية في البلاد".

وأعلن البنك المركزي العراقي في ٢٣ من الشهر الماضي، عن أن العراق سدد ديون ٣ الأف وخمسمائة دائن تجاري بقيمة ٢،٧ مليار دولار أميركي كوسيلة لحماية أمواله الخارجية من التلاعب الشركات التجارية.

ومن المؤمل أن يقدم العراق إلى مجلس الأمن الدولي تقريراً مفصلاً في أيار/مايو المقبل، يبحث فيه أهم ركائز حماية الأموال العراقية.

وكشفت وزارة المالية العراقية في السابع من كانون الثاني الماضي عن أن عمل لجنة حماية الأموال العراقية في الخارج سيكون سرياً لتلافي الشركات الوهمية التي تدعي إنها تطلب العراق أموالا.

وأكدت وزارة المالية العراقية، مطلع العام الحالي على أن لجنة حكومية فنية تولت وضع آليات لحماية الأموال العراقية في البنوك الأجنبية بعد قرار مجلس الأمن الدولي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر الماضي الذي قضى برفع حمايته عن الأموال العراقية نهاية حزيران/يونيو المقبل.

وكان مجلس الأمن الدولي صوت بالإجماع منتصف كانون الثاني/ديسمبر الماضي على ثلاثة قرارات تتعلق برفع الحظر المفروض على العراق بشأن استيراد مواد نووية لأغراض سلمية، وإلغاء العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء، كما مدد الحصانة الخاصة وللمرحلة الأخيرة بالتعويضات المفروضة بموجب البند السابع حتى نهاية حزيران المقبل.

وفرضت على العراق بعد الاجتياح عقوبات من المجتمع الدولي ووضع تحت طائلة البند السابع الذي يجعل منه بلدا يهدد الأمن والسلم العالميين.

وتضمنت العقوبات الدولية منعه من استيراد المواد الكيماوية والتكنولوجيا النووية التي قد تستخدم في برامج سرية نووية وكيماوية وبيولوجية.

وقد سمحت الأمم المتحدة في عام ١٩٩٥ للعراق ببيع نفطه مقابل حصوله على الغذاء، المسمى ببرنامج "النفط مقابل الغذاء".

مركز البحث والتطوير النفطي يعلن حاجته إلى ١٥ مليون دولار لتطوير عمله

بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أعلن مركز البحث والتطوير بوزارة النفط ، حاجته لمبلغ ١٥مليون دولار لتنفيذ سبعة مشاريع لتطوير عمله وتدريب كوادره، مبيناً أن كثيراً من الشركات النفطية العاملة في العراق تتردد بالتعامل مع المركز في ظل واقعه الحالي، فيما أكد وزير النفط أن الوزارة ستدعم المركز من خلال الأرباح التي توزع على الشركات.

وقال مدير المركز كريم عبد الحسن لـ"السومرية نيوز"، على هامش مؤتمر التقويمي الثاني للبحث والتطوير الذي عقد ببغداد إن "المركز يحتاج إلى ١٥ مليون دولار لأعمال التطوير عبر تنفيذ سبعة مشاريع على مدى ثلاث أو أربع سنوات قادمة مشيراً إلى أن "المشاريع تتضمن شراء مختبرات وأجهزة خاصة وتدريب الكادر وإنشاء بناية خاصة بالمركز".

وأوضح أن المركز يقوم بحل مشاكل الصناعة النفطية بكل مراحلها الاستخراجية والتحويلية وإيجاد استثمارات للخامات المحلية وتطوير المهارات وكتابة البحوث لافتا إلى أن المركز استطاع انجاز ٥٤ بحثا خلال عام ٢٠١٠ منها ٢٢ بحثا بمجال التصفية و١٨ بحثا في مجال الاستخراج مقارنة بـ ٣٨ بحثا في عام ٢٠٠٩ .

وبين عبد الحسن أن أكثر الشركات النفطية العاملة في العراق ما زالت مترددة في التعامل مع المركز لاعتقادها أن المركز متخلف وغير قادر على المساعدة على الرغم من وجود بعض الشركات التي تعاملت معه ومنها شركتي سن كول الأنغولية وشل الهولندية، مبيناً أن معظم الشركات النفطية العالمية لديها مواصفات ومختبرات عالمية تستعين بها".

من جهته، قال وزير النفط العراقي عبد الكريم لعيبي لـ"السومرية نيوز"، إن "الوزارة ستقوم بدعم مركز البحث والتطوير من خلال الإرباح التي توزع على الشركات والتي تبلغ ٧٪ من ميزانياتها"، مبيناً أن "الوزارة ستشرف على صرف هذه الإرباح".

وأكد لعيبي أن "البحث العلمي في العراق ليس بالمستوى المطلوب مقارنة بدول الجوار التي لديها اهتمام كبير بمجال البحث والتطوير وتخصص أموالاً كبيرة للبحوث"، مشيراً إلى أن "العراق ما زال يعيش مرحلة انتقالية وان النظام السابق لم يكن يهتم بهذا الجانب".

ويسعى العراق من خلال عرض تطوير حقوله على الشركات العالمية، للوصول بإنتاجه إلى ١١ مليون برميل يومياً في غضون السنوات الست القادمة.

يذكر أن العراق يصدر نفطه الخام عبر ميناءي البصرة وخور العمية على الخليج العربي، وميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، وبالشاحنات الحوضية إلى الأردن، وتبلغ نسبة الصادرات العراقية من نفط البصرة ٩٠ ٪ ، في حين تصدر النسبة المتبقية من نفط كركوك. وينتج العراق حالياً نحو مليونين و٧٠٠ ألف برميل من النفط الخام يومياً.

مصادر: تحفظات على موازنة ذي قار للعام ٢٠١١

الناصرية/ وكالات

أعلن رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية في مجلس محافظة ذي قار نعمة الزاملي عن تحفظه على خطة موازنة المحافظة للعام ٢٠١١، مؤكدا انه لم يصوت عليها عند إقرارها من قبل المجلس . وأوضح الزاملي لشبكة اخبار الناصرية إن خطة العام الحالي لم تنصف عدد من الوحدات الإدارية في المحافظة ولم تراعي الكثافة السكانية وقد تم إقرارها بشكل عاجل بسبب الظروف التي تمر بها المحافظة ما دفعه إلى الانسحاب من جلسة التصويت آنذاك .

وبين إن الخطة التكميلية للعام ٢٠١٠ رصدت مليارات الدنانير لمناطق دون غيرها ولم تنصف مناطق أخرى ولم تخصص لها المبالغ اللازمة ما دفعه إلى الاعتراض فضلا عن اعتراض المجالس المحلية للمناطق المحرومة .

وأشار إلى إن مجلس المحافظة حاول تدارك الخلل الذي حصل في تكميلية العام ٢٠١٠ بتعهده بتوزيع أكثر إنصافا للأموال ضمن خطة عام ٢٠١١ وطبقا للكثافة السكانية للقاضية والنواحي في عموم المحافظة ، بيد إن المجلس اقر الخطة بعجالة نتيجة الظروف الطارئة التي مرت بها المحافظة دون أن يعطي فرصة لأعضاء المجلس لإبداء آراءهم .

واشار الى إن ذلك دفعه إلى الانسحاب من جلسة التصويت بسبب ما وصفه بالفجوات كبيرة في الخطة ومصادرة حق الأعضاء بإبداء الرأي مؤكدا إن الخطة لم تكن عادلة وفقا لمقاييس الكثافة السكانية .

وتطرق الى نسبة الـ ٣٠٪ في خطة الموازنة والتي تعطى إلى الدوائر المركزية في المحافظة ، متسائلا هل ستوزع تلك المشاريع الوحدات الإدارية بشكل عادل ؟.

وبين إن الاتفاق الذي حصل أثناء التصويت على الخطة أن تجري مناقشة التحفظات التي أبديت من قبل أعضاء المجالس إلا انه وحتى الآن لم تناقش التحفظات.

اللجنة المالية: البرلمان سيناقش النسبة التقاعدية قبل ٢٠٠٣

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

اكد عضو اللجنة المالية النائب ابراهيم المطلك ان مجلس النواب سيناقش خلال الايام المقبلة قضية النسبة التقاعدية قبل ٢٠٠٣. وقال المطلك : (للوكالة الاخبارية للانباء) : لقد طالبنا البرلمان النظر في قضية النسبة التقاعدية التي طرحت علينا ،وسيتم مناقشتها خلال الايام المقبلة مشيراً الى ان هذا القانون يحتاج الى تعديلات كثيرة".

ودعا عضو اللجنة المالية : الى احداث توازن في النسبة التقاعدية للمتقاعدين قبل عام(٢٠٠٣)،"موضحاً أن "هذا الموضوع قد تم مناقشته أثناء إعداد موازنة (٢٠١١)".

وقرر مجلس الوزراء قبل إعادة النظر بسلم الرواتب الوارد في قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٨ بما يحقق العدالة في توزيع الرواتب وفقا للمعايير الوظيفية.

وكان عضو اللجنة المالية النائب عن دولة القانون عبد الحسين الياسري قد قال في تصريح سابق (للإخبارية): إن البرلمان وضع أسسا لرواتب تقاعد النواب، حيث تقرر عدم احتساب راتب تقاعدي للنائب الذي لديه خدمة لا تتجاوز الستة أشهر.

وكشف الياسري عن مشروع قانون سيطرح على مجلس النواب لتحديد رواتب المسؤولين الذين لديهم عمل ثان، مبينا أن اللجنة المالية تسعى إلى إصلاح حقيقي للنهوض بالاقتصاد.

الكهرباء : محطة الصدر الغازية ستنجز في نيسان المقبل

بغداد/ المدى الاقتصادي

اتفقت وزارة الكهرباء مع شركة إيرانية لانجاز محطة الصدر الغازية في نيسان المقبل. وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة مصعب المدرس لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن وزارة الكهرباء اتفقت مع شركة فنير الإيرانية على انجاز محطة الصدر الغازية خلال شهر نيسان المقبل بهدف معالجة جزء من أزمة الطاقة في البلاد".

وأمهلت وزارة الكهرباء في ١٠ من شباط الجاري شركة فنير لانجاز محطة الصدر الغازية حتى نيسان /ابريل المقبل.

وأضاف أن محطة الصدر الغازية ستولد نحو ١٠٠ ميغاواط وستدعم جهود وزارة الكهرباء لتوفير احتياجات الوزارة للطاقة خلال موسم الصيف المقبل".

وطالبت وزارة الكهرباء رئيس الحكومة نوري المالكي أثناء زيارته إلى الوزارة في ٨ شباط الماضي بحل مشكلة الضوابط الصارمة في التعاقد مع الشركات الأجنبية والمحلية لنصب المحطات الكهربائية التي تسببت بتأخير انجاز المشاريع.

وأشار إلى أن وزارة الكهرباء تعمل وفق خطة مدروسة لتوفير ٢٥٠ ميغاواط خلال شهر نيسان تعتمد على الصيانة وانجاز محطة الصدر الغازية".وبحسب خبراء فأن العراق بحاجة إلى خطة طوارئ من خلال توفير محطات صغيرة توفر نحو ١١ ألف فولت تأتي جاهزة من الدول المجاورة وتقوم بنصبها شركات عالمية مهتمة بمشاريع الاستثمار الكهربائي .

وأعلنت وزارة الكهرباء الاتحادية أن اللجنة الساندة التي شكلها رئيس الوزراء في صيف العام الماضي ستتكفل بنصب محطات صغيرة ساندة لعمل المنظومة الكهربائية. وكانت وزارة الكهرباء قد أعلنت في أوائل الشهر الماضي عن نيتها إطلاق جولة التراخيص الأولى للاستثمار بقطاع الكهرباء في البلاد.

الاتصالات : ١٤٤ مليون دولار احتياجات الشركة العامة للاتصالات سنوياً

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

قال وزير الاتصالات محمد علاوي أن الشركة العامة للاتصالات والبريد تحتاج سنوياً إلى ١٤٤ مليون دولار أميركي كرواتب لموظفيها.وقال علاوي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "الشركة العامة للاتصالات والبريد تحتاج سنوياً إلى ١٤٤ مليون دولار أميركي كرواتب لموظفيها أي أنها شهريا بحاجة إلى ١٢ مليون حتى تسد العجز المالي لديها".

وأضاف علاوي أن "شركة الاتصالات والبريد هي شركة تمويل ذاتي"، مشددا في الوقت ذاته على ضرورة تفعيل جانب قطاع الاتصالات الحكومي خلال الفترة المقبلة "لتوفير موازنة الرواتب".

ويعاني موظفو الشركة العامة للاتصالات والبريد من ضعف الرواتب التي تمنح لهم من قبل الوزارة.

وأوضح علاوي أن "الوزارة بدأت تنسق مع قطاع الاستثمار لانجاز المشاريع المهمة فيما يتعلق بتنمية واقع الاتصالات والبريد خلال السنوات المقبلة".

وتطالب وزارة المالية الشركة العامة للاتصالات والبريد بضرورة تنمية قدراتها العملية لسد احتياجاتها وتغطية رواتب الموظفين.

وتابع علاوي أن "وزارة الاتصالات تعمل وفق خطة عالية المستوى على الارتقاء بجانب الخدمات البريدية والاتصالات حسب ما وصلت إليه دول العالم المتطورة".

وتعتمد وزارة الاتصالات على مصرفي الرشيد والرافدين للاستقراض في تغطية احتياجات الشركة العامة للاتصالات والبريد من أموال كرواتب لموظفيها .

وأعلنت وزارة الاتصالات أن عمل شركات الهاتف النقال على تمرير مكالمتها الدولية عبر النوافذ الاتصالات الدولية يأتي للأسباب أمنية واقتصادية.

المركزي: الإقبال على اندماج المصارف الخاصة ضعيف جداً

أكد مستشار البنك المركزي الدكتور مظهر محمد صالح أن البنك لم يتلق أية مبادرة للاندماج من قبل المصارف الخاصة سوى مبادرتين قبل سنة.

وقال صالح (للوكالة الإخبارية للأنباء): لم يتلق البنك أية مبادرة للاندماج من قبل المصارف الخاصة سوى مبادرتين، برغم وجود معلومات لنية بعض المصارف بالاندماج لكن لم يقدم شيئاً رسمي".

وأضاف مستشار البنك المركزي: "كان الهدف من دعوتنا المصارف الخاصة للاندماج هو عدم تشتيت الأموال وبناء مصارف كبيرة"،مشيراً إلى أن شرط رأس المال للاندماج سيرتفع عام ٢٠١٣، إلى ،٢٥٠ مليار دينار كحد أدنى.

بورصة الأسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	1 طن	160.000
السمنت المقاوم	1 طن	175.000
السمنت الابيض	1 طن	205.000
الرمل	15 م3	400.000
الحصى	15 م3	350.000
الطابوق	4000 طابوقة	800.000
شيش 2/1 انج	1 طن	700.000
كاشي عراقي	قطعة واحدة	1.000

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	1500	خيار	1000
برتقال مستورد	1500	طماطة	1000
ليمون عراقي	5000	فلفل	1250
ليمون مستورد	1000	باذنجان	1000
رمان	1000	شجر	750
لالنكي	1250	بصل بانواعه	750
تفاح	1500	بطاطا	750
موز	1500	باميا	3000
نارنج	1250		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
1- العراقية		
دجاج	1 كغم	4.000
لحم	1 كغم	15.000
سمك	1 كغم	7.500
2- المستوردة		
لحم هندي	1 كغم	3.000
لحم هندي مراد	1 كغم	4.500
دجاج برازيلي	1 كغم	2.500
دجاج برازيلي مراد	1 كغم	3.500
افخاذ امريكي	1 كغم	2.250
دجاج كفيل	1 كغم	4.000
سمك	1 كغم	2.500

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	3.500
ميامي	4.000
غمدان	3.750
دفدوف	10.500
دنهل	16.000
كَلواز	5.750
جيتانز	7.500

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	1460	دينار اردني	1600
دولار امريكي	1180	ريال سعودي	340
جنيه استرليني	1860	درهم اماراتي	360
ين ياباني	15	ليرة سوري	23
دينار كويتي	3900	ليرة لبنانية	1
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	50 كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	50 كغم	55.000
رز عنبر عراقي	50 كغم	65.000
رز اميركي	50 كغم	23.000
رز هندي	39 كغم	47.000
دهن طعام	15 كغم	20.000
زيت	1 لتر	2.500
سكر	50 كغم	65.000
شاي	1 كغم	5.000
شاي الوزة	1/4 كغم	1.500
شاي تفاحة	1/4 كغم	1500
شاي عطور	1/4 كغم	1500
معجون طماطة	1 كغم	2500